

أوجه الاصلاح لزيادة رواج البصل المصرى فى الأسواق الأجنبية وتنظيم تجارته

يشغل البصل مركزا هاما فى الزراعة المصرية وبالأخص فى الوجه القبلى حيث تبلغ مساحته حوالى ٣٥ ألف فدان .

ويصادف هذا المحصول روجا عظيما فى الأسواق الأجنبية التى بلغ ما استهلكته فى عام ١٩٢٧ مقدار ١٦٧٩٠٢ طنا قيمتها ٨٦٣٤٩٧ جنيا وقد تجاوزت قيمة الصادرات مليوناً من الجنيهات فى بعض السنين .

وتتعرض أسعار البصل الى تقلبات خطيرة نظرا الى المنافسة التى يجدها المحصول المصرى فى سنى اقبال محصولات بلاد أخرى وبسبب عدم تنظيم السوق المصرى وشكوى بعض المستوردين فى الممالك الأجنبية من معاملة بعض التجار المصريين أو لرداءة البضائع التى ترسل اليهم .

وتحاول البلاد الأجنبية التى تزرع البصل أن تتغلب على منافسة البصل المصرى بعدة أساليب فهى تجرى التجارب والابحاث لاطالة موسمهم سواء باطالة مدة تخزين المحصول القديم أو بتبكير المحصول الجديد وعلاوة على ذلك فانه توضع فى سبيل المحصول المصرى عدة عراقيل ومن ذلك ادعاء زراع أميركا وجود اصابات فى البصل المصرى تدعو الى منع دخوله فى بلادهم ولما لم تفلح هذه الحججة طالبوا الحكومة بزيادة الرسوم الجمركية على واردات البصل كما أن حكومة السويد فرضت على واردات البصل قيودا ثقيلة للحماية من آفة (Synchytrium endobrotism) التى لا توجد فى مصر ووزارة الزراعة قد خابرت فى ذلك فنصل السويد رغبة فى تخفيف هذه القيود واتباع الاجراءات التى قبلت بها حكومة الدانمارك وتشيكو سلوفاكيا ولم تنته بعد هذه المحادثات .

ولا شك أن الحال يدعو الى زيادة عناية الحكومة المصرية برواج البصل المصرى فى الأسواق الأجنبية وفيما يلى أهم أوجه الاصلاح التى تؤدى الى ذلك رغبة فى أن تكون موضع البحث والتنفيذ فهناك عدة تحسينات يجب

ادخالها على زراعة المحصول وفي الخطوات التي تتلو ذلك حتى وصوله الى الأسواق الأجنبية ليزداد الاقبال على البصل المصرى وتكون أرباحه ربحا هاما فى المالية المصرية .

١ - تبكير النضج

ان أهم العوامل التي تدعو الى رواج البصل المصرى الى الأسواق الأجنبية ان موسم محصوله يقع فى وقت يكون فيه المحصول القديم من مزرعات البلاد الأخرى قد تطرق اليه الفساد بسبب طول مدة تخزينه ولا يكون المحصول الحديد فيها قد تم نضجه . ويجد البصل المصرى فى أول الموسم أسعارا غالية ثم تزداد مقادير البصل المنافس له فتتخفص أسعاره كثيرا ولهذا فان الزراع فى كثير من الحالات يقتنعون المحصول قبل تمام نضجه لينتفعوا بالأسعار العالية، غير أن البصل يكون فى هذه الحالة سريع العطب وقد أصدرت وزارة الزراعة منشورات تلفت فيها الأنظار الى ذلك والى أهمية عدم اقتلاع المحصول قبل تمام نضجه حتى لا تسوء سمعة البصل المصرى فى الأسواق الأجنبية بسبب فساده، (مشور الوزارة بتاريخ ٦ يولية سنة ١٩٢٤) ولكن من المهم أن تعالج الوزارة هذه الحالة بالطرق الآتية :

أولا - اجراء عمليات انتخاب فى تقاوى البصل للحصول على سلالات تكون أسرع نضجا من الحالية بقدر الامكان .

ثانيا - المقابلة بين زراعة البصل من الشتلة أو من البرق الأبيض (ترك الشتلة فى الأرض حتى تتكون لها بصيلة صغيرة قبل نقلها وتسمى اذ ذاك بالبرق الأبيض أو الفتيل ويكون محصولها فى هذه الحالة أكبر نضجا) والعمل على تعميم الطريقة التى يرى صلاحها اقتصاديا .

ثالثا - اجراء الأبحاث والتجارب فى طرق خدمة المحصول وتسميده للوصول بذلك الى اسراع عملية النضج .

٢ تحسين الصنف

ان الصفات المرغوبة في البصل المصرى أن تكون البصلة منتظمة الشكل مستديرة ما أمكن غير مغلوقة وخالية من اللون الأحمر الذى تصطبغ به بعض الأبصال . أما فيما يختص بالحجم فإن أميركا وانجلترا تفضلان الأبصال الكبيرة الحجم بخلاف البلاد الأخرى التى تفضل الحجم المتوسط فى الغالب لما فى استعماله من الإقتصاد عند ربة المنزل . أما عن نسبة المادة الحريفة فى البصل فإنه فى ألمانيا يقبل الأهالى على البصل المصرى لزيادة هذه المادة فيه مما يؤدى الى الإقتصاد فيما يلزم استعماله للطهى وهذا بخلاف شعوب أخرى لا تحب هذه الميزة كما أن للبصل استعمالات أخرى (كعمل السلطات والهندوش وغير ذلك) تكون فيها الأبصال الأكثر حلاوة هى المرغوب فيها فهذه الصفات يجب أن تكون موضع بحث واختبار لتحسين صفات البصل المصرى بالانتخاب ولا بأس فى الوقت نفسه من تجربة أصناف أجنبية حلاوة يساعدها جو مصر على تقديمها الى الأسواق الأجنبية فى موعد تشد فيه الحاجة إليها .

٣ — زراعة بصل التخليل

ان البصل المرغوب فيه للتخليل ما كان صغير الحجم وهذه الأبصال الصغيرة تفرز عادة من رسائل البصل التى تعد للشحن الى الخارج وتصدر إذا وجد طلب عليها للتخليل . غير أن مصر تزرع فيها مساحات خاصة لتربية البصلة الصغيرة (وتعرف بالبرق الأبيض أو الفتيل أو البصيلة) وذلك بأن تزرع البزرة ولا تنقل الشتلة من مكانها بل تترك قاعدتها وتشكون هذه البصيلة . ويظهر أن مصر لم تحاول أن تكسب لنفسها مركزا فى الأسواق الأجنبية لتصريف بصل التخليل وهى إذا حاولت ذلك وجدت مجالا لاتساع مساحات ما تزرعه من البرق الأبيض .

٤ — فرز البصل

يقوم تجار الصادرات في الاسكندرية بفرز البصل الى أحجام متباينة نظرا الى اختلاف طلب الأسواق الأجنبية فيما يختص بهذه الأحجام ولتكون الرسالة الواحدة متماثلة ما أمكن . وعملية الفرز هذه كانت تجرى أولا باليد غير انه في الستين الأخيرتين استعملت فيها آلات أميركية وألمانية وغيرها وصنع أحد المهندسين في الاسكندرية جهازا خاصا مقتبسا من النماذج الأجنبية ومناسبا للحالات المصرية وهذه الأجهزة صادفت نجاحا عظيما لتقليل نفقة الفرز وانتظامه وتأديته بسرعة .

وفي صالح الزراع وتجار الصادرات انفسهم أن تجرى عملية الفرز هذه بمعرفة الزراع حتى اذا وصلت الرسالة الى الاسكندرية كانت متماثلة فتباع بالسعر الذي يتناسب مع درجتها لسهولة تعيين مرتبتها كما أن التجار يستطيع كل منهم الاقتصار على المراتب التي تلائم عملاءه في الخارج فان التاجر الذي يتعامل مع المانيا اذا اشترى رسالة غير مفروزة كما يحصل ذلك في الوقت الحاضر اضطر أن يستخرج منها البصل الكبير ليرسله الى أميركا أو إنجلترا رغم احتمال عدم وجود عملاءه في هذه الأقطار أو أنه يبيع هذه الأبصال الكبيرة الى زميله التاجر الذي يتعامل مع هذه البلاد وهو في غنى عن اتباع ذلك وما يتعرض له من الخسائر تبعا لذلك اذا استطاع أن يشتري مباشرة المربطة التي يطلبها عملاؤه في الخارج وفي هذه الحالة يستطيع أن يدفع الى الزارع سعرا أعلى مما يدفعه اذا وصله البصل بدون فرز .

وهذا الموضوع جدير بالبحث لانتخاب أصلح أجهزة الفرز والعمل على تعميم استعمالها في البلاد التي تزرع مساحات واسعة من البصل ويكون ذلك أدعى الى انشاء جمعيات تعاونية في هذه الجهات تمتلك الأجهزة اللازمة وتعمل في الوقت نفسه على تقدم زراعة البصل وتصريف المحصول بأحسن الأسعار .

٥ — شكاوى النقل الداخلى

تكثر الشكاوى التى يقدمها الزراع والتجار فى موسم البصل ضد مصلحة السكة الحديدية وقد لا يوجد مبرر للكثير من هذه الشكاوى وبالأخص بعد أن عنيت هذه المصلحة بالأمر وأصدرت تعليمات لمنع تأخر الشحن ولعدم استعمال العربات الصحاح المقفولة فى نقل البصل غير أن المجال مازال واسعاً لا دخال تحسينات أخرى لتنظيم الشحن والتسليم والكشف على الرسائل فى محطة القبارى ووقايتها من التعرض الى الأمطار فى أثناء الشحن أو فى المحطات ومن المفيد دراسة الموضوع مع ذوى الشأن فى المصلحة المذكورة بالاشتراك مع ممثلى فريق الزراع وعملائهم .

وقد يستحسن فى الوقت نفسه تكليف مصلحة السكة الحديدية بإصدار نشرة يومية عن رسائل البصل الواردة الى محطة القبارى للعدول عما هو متبع فى الوقت الحاضر من صدور هذه النشرات بمعرفة افراد يخشى عدم قيامهم بهذا العمل على وجه صحيح رغم أن هذه النشرات ذات تأثير فى أسعار السوق

٦ — تنظيم سوق الاسكندرية

ان سوق البصل فى الاسكندرية فى حالة من الاختلال لا يصح السكوت عليها فهناك مجال واسع لا يقع الغبن بالبائع كما أن فريق المشترين أنفسهم لا ترضيهم الفوضى السائدة فى هذه السوق وهاك أظهر عيوب هذه السوق .

(أولاً) يدفع السمسار الى تاجر الصادرات باذن من السكة الحديدية ليتمكن به من معاينة الرسالة على رصيف المحطة غير أنه قد يمكنه أيضاً من سحب الرسالة قبل الفصل نهائياً فى سعرها والغالب ان البائع هو الذى يتعرض بذلك الى الغبن اذ أن السمسار يحصل على عمولة من المشتري ضعف التى يأخذها من البائع كما أن معاملته مع المشتري أطول وأبقى من صلته بالبائع غير أن فريق المشترين يتعرضون فى الوقت نفسه الى مشاحنات كثيرة عند تحديد السعر فمن مصلحة الفريقين ألا يتم البيع قبل تحديد السعر بصفة نهائية كما أنه من الواجب تحريم تسليم الرسائل الى المشترين قبل ذلك .

(ثانياً) تقام السوق في قهوة عامة أو في إحدى زرائب تجار الصادرات وفي ساعة غير معينة ويحدد السعر باتفاق فريق التجار وفريق السماسرة وعملاء تجار الداخلية وليس في اتباع ذلك ما يضمن صالح البائعين. على وجه أخص فيجب إنشاء بورصة خاصة لتجارة البصل يوضع لها نظام صحيح وتمثل فيها الحكومة وتعلن أسعارها بصفة رسمية وعن رتب معينة ويؤخذ على السماسرة والتجار الذين يشترون في هذه البورصة الضمانات اللازمة وتوضع اللوائح الخاصة بنظام استلام الرسائل التي يقطع سعرها إلى آخر ذلك من القواعد التي تتبع في بورصات العالم .

٧ — عملاء التجارة الداخلية :

هناك أوجه كثيرة لتلاعب الوسطاء بين الزارع وتاجر الصادرات ولا يمكن تلافي ذلك إلا بالعمل على نشر الجمعيات التعاونية لزراع البصل حتى يتعاملون رأساً مع تجار الصادرات .

٨ — رقابة التصدير :

أشرنا في مقدمة هذه المذكرة إلى الشكاوى التي أبلغها قناصل المملكة المصرية في مارسيليا ولغزبول وهي تقضى بوضع الرقابة على صادرات البصل حتى تحتفظ تجارته بسمعة جيدة فيجب وضع قانون لفرز البصل قبل التصدير إلى الخارج وتوحيد الأنماط (Standarization) والتعبئة في عبوات سليمة وغير ذلك من القيود التي تقضى على شكاوى الأسواق الأجنبية. ويعين في الجمارك المصرية موظفون تابعون إلى وزارة الزراعة للكشف على الرسائل قبل تصديرها وتنفيذ القانون بمنع شحن الرسائل التي لا تتوافر فيها الشروط المطلوبة .

٩ — الشحن البحري :

اعتادت بعض شركات النقل البحري قبول مقادير زائدة من البصل فقتضت إلى وضعها في أماكن غير ملائمة وتتعرض بذلك إلى العطب ولا تعد الشركة مسئولة عن ذلك نظراً إلى وجود نص خاص في بوالص الشحن يخليها

من المسئولية . وفي اتفاقية لاهاي وضعت لائحة خاصة بشروط نقل البضائع في البحر منعا لوقوع ذلك ويحسن بمصر أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتطبيق هذه اللائحة فيما يختص بصادراتها من البصل محافظة على وصوله في حالة مرضية الى الأسواق التي يرسل اليها .

١٠ - أنباء المحصول والتجارة :

من المفيد لانتظام أسعار البصل أن تعنى الحكومة بجميع المعلومات عن حالة الزراعة في البلاد التي تنافس مصر وتذيعها على الزراع والتجار المصريين في أقرب وقت ليأخذوا حذرهم في الوقت المناسب كما يجب في الوقت نفسه اذاعة معلومات مبكرة عن حالة الأسواق الأجنبية ولا يخفى أن هذه الواجبات مما يقوم بها الملحقون التجاريون أو الزراعيون التابعون الى السفارات وقد أشار بعض حضرات السفراء المصريين الى أهمية تعيين هؤلاء الملحقين والأمر لا يحتاج الى زيادة في الايضاح اذ فائدته لا تنكر كما أن هؤلاء الملحقين في وسعهم أن يؤدوا خدمات عظيمة للتجارة والزراعة المصرية بالإشارة الى أسواق جديدة يمكن تصريف المحصول فيها والدعاية للمحاصيل المصرية في هذه الأسواق .

بطرس باسيلي

محمد كامل

مصطفى الصادق